



كلية البنات الأزهرية بالمنيا الجديدة
المجلة العلمية

السياسة المالية في عهد أبي جعفر المنصور

إعداد

أ.د. / إمام الشافعي محمد حمودي

أستاذ التاريخ والحضارة الإسلامية في كلية اللغة العربية بأسسيوط
وعميد كلية البنات الأزهرية بالمنيا الجديدة
جامعة الأزهر

(العدد الثاني)

(الإصدار الأول)

(٢٠٢١ / ١٤٤٣ هـ / م)

” السياسة المالية في عهد أبي جعفر المنصور ”

اسم الباحث : إمام الشافعي محمد حمودي

أستاذ التاريخ والحضارة في كلية اللغة العربية بأسسيوط ، جامعة الأزهر ،

عميد كلية البنات الأزهرية بالمنيا الجديدة .

الدولة : جمهورية مصر العربية

البريد الإلكتروني : Alyaatv@yahoo.com

المخلص :

إن دراسة السياسة المالية لأي عهد من العهود على جانب كبير من الأهمية نظراً لتأثير هذه السياسة في قوة اقتصادها أو ضعفه ، بل في زوال الدول وبقائها .

وكان المال من العناصر الهامة التي ساعدت الدولة العباسية على قيامها وتثبيت أركانها، ويعد عهد الخليفة المنصور من العهود الهامة في تاريخ الدولة العباسية في عهدها الأول، فهو بمثابة المؤسس الحقيقي للدولة العباسية وكان له نهج خاص في سياسته المالية أتت بثمارها الحسنة على الدولة .

وهذا البحث يتحدث عن (السياسة المالية في عهد أبي جعفر المنصور) وقد تناولت فيه الحديث عن مفهوم السياسة المالية والأوضاع المالية قبل عهد أبي جعفر المنصور ، والمنهج المالي لأبي جعفر المنصور وحرصه على جمع المال ومراقبته للأسعار ورغبته في جعل موطأ الإمام مالك - رضي الله عنه - بمثابة القانون العام للدولة خاصة في الأمور المالية ، هذا فضلاً عن الإدارة المالية في عهد المنصور المتمثلة في منصب الوزير والدواوين المالية ودورها في جباية وصرف الأموال .

ومن الموضوعات التي عالجها هذا البحث المصروفات في عهد أبي جعفر

المنصور ، وكيف وظّف المنصور الأموال في الرقي بالدولة العباسية ، فكان في مقدمتها بناء حاضرة الخلافة العباسية بغداد وغيرها من الأمصار الإسلامية الأخرى كما اهتم بشق الأنهار واعتني بالحرمين الشريفين وكان من نتائج سياسته المالية أن ترك خلفه - الخليفة المهدي - ميزانية بلغت نحو ٨١٠ مليون درهم وهو مبلغ كبير إذا ما قيس بظروف ذلك العصر .

الكلمات المفتاحية : السياسة - المالية - أبو جعفر المنصور - المصروفات - الميزانية .

"Financial Policy in the Era of Abu Jaafar Al-Mansur"

**Researcher name: Imam Al-Shafi'i muhammad Hamoudi
Professor of History and Civilization at the Faculty of Arabic
Language in Assiut, Al-Azhar University, and Dean of the Al-
Azhar Girls' College in New Minya .**

Country: Arab Republic of Egypt

Email: Alyaatv@yahoo.com

The research abstract

The financial policy study for any regime is very important for the effect of this policy not only on the strength or weakness of its economy but also on vanishing of this country or its Survival .

Finance was one of the important elements that helped in establishing the Abbassia state and fixing its corners and the rigime of the Czliph Al Mansour is Considered one of the important ears in the history of Abbassia state and its first age as he was the real fouders of Abbassia state and he had his specific method in his financial policy that brought its good fruits for the state .

This research Talks about the financial policy in the rule of Abi Gaafar – Al Mansour , and I talked about the concept of the financial policy , the financial situations before the rule of Abi Gaafar Al Mansour .

The financial procedure of Abi Gaafar Al Mansour and his eagerness to collect finance , watching the prices , his desire in making document (Mowattaa) of Imam Malek (God bless him) as a general law for the state specially in the financial affairs in addition to the financial Management during the regime of Al Mansour represented in the Ministry position and the financial divans and its role in collecting and spending the finance .

One of the objects that the research tackled was the expenses during the era of Gaafar Al Mansour and the

Manner of employing the finance in developing the Abbassia state , In the front was building Baghdad as the Abbassia caliphate capital and other Islamic territoriec as well as he took care of digging rivers paying attention also to the two Holly mosques .

This policy resulted in leaving a tremendous budget of about 810 Million dirhams for his successor Al Mahdy as a big balance if it is compared with the circumstances of this age .

Keywords: politics - finance - Abu Jaafar Al-Mansour - expenditures - budget

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين ،
محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه أجمعين .

وبعد ،،

فإن دراسة السياسة المالية لأي عهد من العهود على جانب كبير من الأهمية نظراً لتأثير هذه السياسة في قوة اقتصادها أو ضعفه ، بل في زوال الدول وبقائها ، كما أن سعادة أي شعب أو شقائه تتوقف على نوع السياسة المالية العامة التي تتبعها دولته تجاهه ، وأن تركيز الثروة في يد طبقة من المجتمع دون طبقة أخرى ، يؤدي إلى رسم علاقات طوائف الشعب الواحد بعضهما ببعض .

وكان المال من العناصر الهامة التي ساعدت الدولة العباسية على قيامها وتثبيت أركانها، ويعد عهد الخليفة المنصور من العهود الهامة في تاريخ الدولة العباسية في عهدها الأول، فهو بمثابة المؤسس الحقيقي للدولة العباسية وكان له نهج خاص في سياسته المالية أتت بثمارها الحسنة على الدولة ، بل صارت مواقفه المالية مضرب الأمثال في الأدب العربي مثل وصف الإنسان البخيل بلفظ (الدوانيقي) وهو من أوصاف المنصور التي عُرف بها نظراً لتشدده في محاسبة العمال في الأمور المالية .

وهذا البحث يتحدث عن (السياسة المالية في عهد أبي جعفر المنصور) وقد تناولت فيه الحديث عن مفهوم السياسة المالية والأوضاع المالية قبل عهد أبي جعفر المنصور نظراً لأن المنصور قد بني عليها سياسته المالية بما ترك له أبو العباس السفاح من أموال في خزينة الدولة العباسية .

وذكر فيه أيضا المنهج المالي لأبي جعفر المنصور وحرصه على جمع المال وعطاءه في موضع العطاء ومنعه في موضع المنع ومراقبته للأسعار ورغبته في جعل موطأ الإمام مالك - رضي الله عنه - بمثابة القانون العام للدولة خاصة في الأمور المالية ، هذا فضلا عن الإدارة المالية في عهد المنصور المتمثلة في منصب الوزير والدواوين المالية ودورها في جباية وصرف الأموال .

ومن الموضوعات التي عالجها هذا البحث المصروفات في عهد أبي جعفر المنصور ، وكيف وظف المنصور الأموال في الرقي بالدولة العباسية ، فكان في مقدمتها بناء حاضرة الخلافة العباسية بغداد وغيرها من الأمصار الإسلامية الأخرى كما اهتم بشق الأنهار واعتني بالحرمين الشريفين وكان من نتائج سياسته المالية أن ترك لخلفه - الخليفة المهدي - ميزانية بلغت نحو ٨١٠ مليون درهم وهو مبلغ كبير إذا ما قيس بظروف ذلك العصر .

((وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين))

مفهوم السياسة المالية

السياسة مأخوذة من ساس ، وسست الرعية أمرتها ونهيتها ، وفلان مجرب قد ساس وسيس عليه ^(١) ، والفرق بين قولك يسوسهم وبين قولك يسودهم ، أن معنى قولك يسودهم أنه يلي تدبيرهم ، ومعنى قولك يسوسهم أنه ينظر في دقيق أمورهم مأخوذ من السوس ^(٢) ، فكلمة السياسة فى لغة العرب تطلق ويراد منها تدبير الشيء والتصرف فيه بما يصلحه ، ومن ذلك ما ورد فى الحديث الشريف : " كان بنو إسرائيل تسوسهم أنبيأؤهم " ^(٣) ، أي يتولون أمورهم كما يصنع الولاة بالرعية ^(٤) ، قال حكيم اليونان : " السياسة فى تكثير القليل وتقليل الكثير " ^(٥) ، وعرفت السياسة بأنها : اسم للأحكام والتصرفات التى تدبر بها شئون الأمة فى حكومتها وتشريعها وقضائها وفى جميع سلطاتها التنفيذية والإدارية ، وفى علاقتها الخارجية التى تربطها بغيرها من الأمم ، فلكل أمة فى هذه النواحي سياسة وأحكام خاصة تتفق وعاداتها وأسلوب معيشتها " ^(٦) وقيل : السياسة خمسة أنواع : سياسة المنزل ، وسياسة القرية ، وسياسة المدينة ، والجيش ، والملك ، فمن حسنت سياسته فى منزله حسنت سياسته فى قريته ، ومن حسنت سياسته فى قريته حسنت سياسته فى مدينته ، ومن حسنت

- (١) الفيروز أبادي : القاموس المحيط ، - الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧م. باب السين.
(٢) العسكري : الفروق اللغوية ، دار الكتب العلمية. بيروت - لم تذكر سنة الطبع . ص ١٤٩.
(٣) صحيح مسلم: دار إحياء الكتب العربية - القاهرة ، لم تذكر سنة الطبع . ج ١ ص ١٤٧١ .
(٤) د/ أحمد الحصري : السياسة الاقتصادية والنظم المالية فى الفقه الإسلامى ، مكتبة الكليات الأزهرية ١٩٨٤م . ص ١١ .
(٥) الحسن العباسي : آثار الأول فى ترتيب الدول - دار الجبل - بيروت - الطبعة الأولى ١٩٨٩م . ج ٢ ص ١٦٣ .
(٦) د/ السيد عطية عبد الواحد: دور السياسة المالية فى تحقيق التنمية الاقتصادية - دار النهضة العربية - الطبعة الأولى ١٩٩٣م . ص ١٦ .

سياسته في مدينته حسنت سياسته في جيشه ، ومن حسنت سياسته للجيش حسنت سياسته للملك " (١) ، ولكن صاحب الفخري في الآداب السلطانية يخالفهم في ذلك بقوله (٢) : وأنا لا أرى هذا لازما فكم من عامي حسن السياسة لمنزله ليس له قوة سياسة الأمور الكبار ، وكم من ملك حسن السياسة لمملكته ليس يحسن سياسة منزله ، فالسياسة هي رأس مال الملك وعليها التعويل في حقن الدماء وحفظ الأموال ومنع الشرور وقمع الدعار والمفسدين والمنع من التظالم المؤدي إلى الفتنة والاضطراب (٣) .

ولكل صنف من الرعية صنف من السياسة ، فالأفاضل يساسون بمكارم الأخلاق والإرشاد اللطيف ، والأوساط يساسون بالرغبة الممزوجة بالرهبة ، والعوام يساسون بالرهبة وإلزامهم الجدد المستقيم وقسرهم على الحق الصريح (٤) .

أما المال ، فهو ما ملكته من كل شئ جمعه أموال ، وملت وتمولت واستملت كثر مالك. وذهب بعض العرب إلى أن المال الثياب والمتاع والعرض ولا تسمى العين مالا ومنه حديث أبي هريرة رضي الله عنه : " خرجنا مع النبي عليه الصلاة والسلام فلم نغتم ذهباً ولا ورقاً بل أموالاً الثياب والمتاع " وذهب قوم إلى أنه الذهب والورق ، وقيل : الإبل خاصة أو الماشية ، وعن ثعلب أن ما لم يبلغ نصاب الزكاة لا يسمى مالا ، وأنشد :

(١) ابن الطقطقا : الفخري في الآداب السلطانية - دار صادر. بيروت - لم تذكر سنة الطبع . ص ٥٠ .

(٢) المصدر السابق نفس الصفحة .

(٣) المصدر السابق : ص ٢٤ .

(٤) المصدر السابق : ص ٤١ .

والله ما بلغت لي قط ماشية حد الزكاة ولا إبل ولا مال فهذا يصلح أن يكون شاهداً لمن خص المال بالنقد لا للقول الأخير^(١) .
هذا وينقسم المال إلى أربعة أقسام : أحدها يسمى الصامت وهو العين والورق وسائر المصنوع منها ، والثاني : العرض ويشتمل على الأمتعة والبضائع والجواهر والحديد والنحاس والخشب وغيرها ، والثالث : يسمى العقار ، وهو صنفان : أحدهما المسقف وهو الأدوار والفنادق والحوانيت والحمامات والمدابع والأفران وغيرها ، والآخر المزدرع ويشتمل على البساتين والكروم والمراعي والعيون ومياه الأنهار ، والرابع : الحيوان . والعرب تسميه المال الناطق مقابل لتسميتهم المال من العين والورق الصامت وهو ثلاثة أصناف : الرقيق وهو العبيد والإماء ، والثاني : الكراع وهو الخيل والحمير والإبل المستعملة ، والثالث : الماشية وهي الغنم والبقر والماعز والإبل المهمة^(٢) .
أما عن مفهوم السياسة المالية :

فإن مصطلح السياسة المالية مشتق من الناحية التاريخية من الكلمة الفرنسية " FISC " وتعني بالعربية بيت المال أو الخزانة . ووفقاً للأسس العلمية يعني مصطلح السياسة المالية استخدام أنشطة حكومية مالية معينة في تنمية واستقرار الاقتصاد ، وهذه الأنشطة هي أدوات السياسة المالية : الضرائب والإنفاق ، والموازنة العامة والضوابط النقدية^(٣) .

وتعمل السياسة المالية لكل دولة على تحقيق التوازن بين مواردها ومصارفها ، وقد سارت الدولة الإسلامية على هذه السياسة منذ ظهورها ،

(١) الفيروز آبادي : القاموس المحيط . باب اللام ، فصل الميم .

(٢) الدمشقي : الإشارة إلى محاسن التجارة . مكتبة الكليات الأزهرية ١٩٧٧م . ص ١٨ .

(٣) د/ السيد عطية عبد الواحد: دور السياسة المالية في تحقيق التنمية . ص ١٨ .

فأنشأت بيتاً للمال يقوم على صيانته وحفظه والتصرف فيه لصالح الشعوب (١) .
وإذا كانت السياسة المالية تحتاج إلى قيادة سياسية تعمل على تنفيذها ورسمها
فإن هذه القيادة السياسية ، كانت تتمثل في شخص الخليفة ووزرائه وعمال
الخراج والإدارة المالية في مدينة السلام - بغداد - وفي الأمصار ، وعلى هذا
فإن تبعية الإخفاق أو النجاح في السياسة المالية كانت ملقاة على كاهل كل هؤلاء.
وبما أن السياسة الشرعية هي : الأحكام التي تنظم بها مرافق الدولة
وتدبر بها شئون الأمة ، بشرط أن تكون متفقة مع روح الشريعة ونازلة على
أصولها الكلية ومحقة لأغراضها الاجتماعية (٢) . فعلى هذا فإن السياسة المالية
في ذلك العهد - موضوع البحث - كانت تمشي على خطى السياسة الشرعية لا
السياسة الوضعية ، يقول ابن تيمية : (٣) " ولم أعلم أن في الدولة الأموية و صدر
الدولة العباسية وظفوا على الناس وظائف تؤخذ منهم غير الوظائف التي هي
مشروعة في الأصل ، وإن كان التغيير قد وقع في أنواعها وصفاتها ومصارفها".
ومما سبق يمكن أن نخلص بأن مفهوم السياسة المالية يعني : كل الجهود
التي تبذلها القيادة السياسية لإقامة توازن بين موارد الدولة ومصارفها ، من
خلال أدواتها المالية المتاحة لديها ، وذلك من أجل تحقيق آثار مرغوبة وتجنب
الآثار غير المرغوبة .

(١) د/ حسن إبراهيم حسن : تاريخ الإسلام السياسي . دار الجيل - بيروت - الطبعة ١٤ سنة

١٩٩٦ م . ج ٢ ص ٢٢٥ .

(٢) المرجع السابق : ص ١٢ .

(٣) ابن تيمية : الأموال المشتركة . مكتبة الطالب الجامعي - مكة المكرمة - ١٩٨٦ م .

ص ٥٨ .

النظام المالي في الدولة العباسية قبل أبي جعفر المنصور

بدأ عهد الدولة العباسية حين بويغ بالخلافة أبو العباس عبد الله بن محمد بن علي بن عبد الله بن العباس : عم النبي ﷺ بويغ له بالخلافة بالكوفة لثلاثة عشرة ليلة خلت من ربيع الآخر سنة اثنين وثلاثين ومائة (١) .

وقد ورث العباسيون ملكاً عريضاً ، بل دولة واسعة الأرجاء كانت فى الحقيقة أكبر مما ورث الأمويون عن دولة الخلفاء الراشدين التى سبقتهم ، فقد كانت حدود هذه الدولة تمتد من تخوم الصين وأواسط الهند شرقاً إلى شاطئ بحر الظلمات - المحيط الأطلسي - ثم تنعرج شمالاً حتى جبال البرانس ، إلى أن تصل جنوباً إلى بلاد النوبة ، ولم تفقد من ذلك إلا بلاد الأندلس التى أسس بها عبد الرحمن الداخل حفيد هشام بن عبد الملك ملكاً أموياً جديداً ، فكل هذه الأقاليم وما تحتوى عليه من بلاد سيحبي خراجها العباسيون ، ولكن الإدارة التى أوجدها الأمويون كانت قد انهارت من جراء الفتن المتوالية ، والحروب التى ختم بها عهد الدولة الأموية ، فكان لابد من تنظيم جديد ، وكانت أول أموال حازتها دولة بني العباس هي غنائم الحروب (٢) .

كانت الدولة مهتمة فى مبدأ أمرها بمكافأة أنصارها الذين اجتهدوا فى إقامتها ، مثل : إغداق أبي العباس العطايا على الجند ، ولابد أن الأموال التى كانت تجبى كانت توزع أولاً بأول على الجند ، وينفق فى هذا الوجه أكثرها (٣) .

(١) القلقشندي : صبح الأعشى فى صناعة الإنشاء، وزارة الثقافة والإرشاد - القاهرة - لم تذكر سنة الطبع . ج-٣ ص ٢٥٤ .

(٢) د/ ضياء الدين الرئيس : الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية . دار الأنصار - القاهرة - الطبعة الرابعة ١٩٧٧ م . ص ٣٧١ - ٣٧٢ .

(٣) المرجع السابق : ص ٣٧٢ .

إن الدولة العباسية في عهد أبي العباس السفاح قد بذلت أموالاً كثيرة في سبيل أغراضها السياسية ، فمن ذلك أن السفاح لما ولي الخلافة قدم عليه بنو الحسن ابن علي بن أبي طالب ، فأعطاهم الأموال وقطع لهم القطنع (١) ، ربما يكون هذا منه تعويضاً لهم عن حقهم في الخلافة ، أو يكون من باب تأليف القلوب على الخلافة العباسية .

أما لقب السفاح الذي اشتهر به ، فلم يكن مرده إلى السفاح للدعاء كما هو متعارف عليه ، ولكن المراد به السفاح للمال ، فقد خطب في أهل الكوفة عند توليته ، فقال لهم : " فأنتم أسعد الناس بنا وأكرمكم علينا ، وقد زدكم في أعطياتكم مائة درهم ، فاسعدوا فأنا السفاح المبيح ، والثائر المبير " ، ومن هذا الوصف الذي أطلقه على نفسه لقب بلقبه السفاح - أي للمال - فهو يعني " الجواد " كما يدل عليه السياق (٢) .

وعلى الرغم من جوده الوفير على من حوله من رجالات الدولة ، إلا أنه كان محباً للاقتصاد حتى على نفسه ، فقد كان يلبس القميص مراراً ويغسل له غسلات . وكان لا يمس طيباً مادام يجد عبق الطيب في ثيابه (٣) . ولهذا كله كانت التركة التي خلفها أبو العباس عبارة عن تسع جُبات ، وأربعة أقمصه ، وخمسة سراويل ، وأربعة طيالس ، وثلاثة مطارييف (٤) خز (٥) . لكن كان في خزائن

(١) أحمد رفاعي : عصر المأمون . دار الكتب المصرية ، الطبعة الرابعة ١٩٢٨ م . ج ١ ص ٩٠ .

(٢) د/ الرئيس : الخراج . ص ٣٧٨ .

(٣) المرجع السابق : ص ١٤٥ - ١٥٥ .

(٤) مطارييف : رداء من خز مربع ذو أعلام . القاموس المحيط : باب الفاء فصل الطاء .

(٥) د/ الرئيس : الخراج . ص ٣٨٥ .

السلح أيام الخليفة أبي العباس السفاح خمسون ألف درع ، وخمسون ألف سيف وثلاثون ألف جوشن ^(١) ، ومائة ألف رمح ^(٢) ، كما وصل إلينا مما ضرب فى عهده نقود من الفضة عليها بعض أسماء عماله ^(٣) ، مما يدل على تسامحه فى معاملته لعماله ، حتى فى كتابة الأسماء على العملة ، وما يمكن أن تلعبه هذه الكتابة من تخليد للذكر على الأقل .

وكان من أهم الوظائف فى الإدارة المالية فى عهد أبى العباس السفاح وهى وظيفة الوزير ، التى كانت تعتبر المعول الأول فى سير حركة الإدارة بأكملها لا الإدارة المالية فقط .

فالوزارة لم تتمهد قواعدها ، وتتقرر قوانينها إلا فى دولة بنى العباس فأما قبل ذلك فلم تكن مقننة القواعد ، ولا مقرررة القوانين ، بل كان لكل واحد من الملوك أتباع وحاشية ، فإذا حدث أمر استشار ذوى الحجا والآراء الصائبة ، فكل منهم يجرى مجرى وزير ، فلما ملك بنو العباس تقررت قوانين الوزارة وسمى الوزير وزيراً ، وكان قبل ذلك يسمى كاتباً أو مشيراً . وكان أول وزير لأول خليفة عباسي ، هو حفص بن سليمان أبو سلمه الخلال ^(٤) ، فلما بويع السفاح استوزره وفوض الأمور إليه وسلم إليه الدواوين ولقب وزير آل محمد ^(٥) .

وكان معظم الولاة لأبى العباس من أعمامه وبني أعمامه ، وكان فى

(١) جوشن : الصدر والدرع . القاموس المحيط : باب النون فصل الجيم .

(٢) الغزولي : مطالع البذور فى منازل السرور ، مطبعة إدارة الوطن ، الطبعة الأولى ١٢٩٩هـ . ج٢ ص ١٦٢ .

(٣) انستاس الكرملي : النقود العربية والإسلامية . مكتبة الثقافة الدينية . القاهرة - الطبعة الثانية ١٩٨٧م . ص ١٨٣ .

(٤) ابن الطقطقا : الفخرى فى الآداب السلطانية . ص ١٥٣ .

(٥) المصدر السابق : ص ١٥٥ .

عهده من الإصلاح الداخلي ، ضرب المنار والأميال من الكوفة إلى مكة ، وكانوا
يمسحون الأرض بالذراع الهاشمية ، وعند تمام الميل يكتبون عليه كلمة واحد ،
ثم اثنين وهكذا ، وقد جعلوا في الطريق مناراً به يأمن السأرون الضلال في تلك
الفيافي وهو عمل عظيم ^(١) . وكانت قاعدة الخلافة في عهد أبي العباس الكوفة
أولاً ، ثم انتقل إلى الحيرة ، ثم إلى الأنبار ^(٢) ، ونقل إليها دواوينه ^(٣) .
ومهما يكن من شئ ، فإن خلافة أبي العباس كانت أقصر من أن تسمح
لخصاله وأخلاقه بالظهور والتأثير القوي في سياسة الدولة وسيرة خلفائه ، ولو
عمر السفاح لكان من الممكن أن يرسم لخلفائه تجنبهم بعض ما تورطوا فيه من
الاضطراب ^(٤) ، حيث توفي بالأنبار سنة ١٣٦ هجرية ^(٥) .

(١) الخضري : محاضرات في تاريخ الأمم الإسلامية - الدولة العباسية . المكتبة التجارية
الكبرى ، القاهرة ١٩٧٠ م . ص ٥٢ .

(٢) الأنبار : سميت بذلك لأنه كان بها أنابيب الحنطة والشعير والتين وكان كسرى يرزق أصحابه
منها . مجهول : العيون والحدائق في أخبار الحقائق . مكتبة المثني . بغداد . لم تذكر سنة
الطبع . ص ٢١١ .

(٣) الخضري : الدولة العباسية . ص ٥٢ .

(٤) الرفاعي : عصر المأمون . ج ١ ص ٩١ .

(٥) القلقشندي : صبح الأعشى . ج ٣ ص ٢٥٤ .

المنهج المالي لأبي جعفر المنصور

بويج أبو جعفر المنصور بالخلافة سنة مائة وست وثلاثين^(١) من الهجرة "٧٥٢م". كان المنصور فحل بني العباس هيبة وشجاعة وحزماً ، ورأياً وجبروتاً وكان جماعاً للمال تاركاً للهو والطرب ، كامل العقل جيد المشاركة فى العلم والأدب ، فقيه النفس^(٢) .

وكان قد صحب عمرو بن عبيد^(٣) قبل توليه الخلافة وأخذ عنه العلم والدين ، كان أحرص الناس على الاستكثار منه فى حال الخلافة وله معه آثار معروفة ، وأخبار مشهورة^(٤) ، كان شغله فى صدر النهار بالأمر والنهي ، والولايات والعزل ، وشحن الثغور والأطراف ، وأمن السبل ، والنظر فى الخراج والنفقات ومصالحة معاش الرعية ، والتلطف لسكونهم وهدوئهم^(٥) .

أما استقصاءه لأحوال الرعية ، فكان أكثر الأمور عنده معرفة أحوال الناس ، حتى عرف الولي من العدو ، والمداجي - المتآمر - من المسالم ، فساس الرعية ولبسها ، وهو من معرفتها على مثل وضح النهار^(٦) ، لأن ولاية البريد فى الأفاق كلها كانوا يكتبون إليه كل يوم بسعر القمح والحبوب والأدم وبسعر كل مأكول . فإذا وردت كتبهم نظر فيها ، فإذا رأى الأسعار على حالها

-
- (١) ابن الطقطقا : الفخري فى الآداب السلطانية . ص ١٥٩ .
(٢) ابن تغري بردي : مورد اللطافة فى من ولى السلطة والخلافة . تحقيق د/ نبيل محمد عبد العزيز ، دار الكتب المصرية ١٩٩٧م . ج ١ ص ١١٩ .
(٣) هو عمرو بن عبيد بن باب المعتزلى ، كان يسكن البصرة ، قدم بغداد على أبي جعفر المنصور ، وقيل إنه اجتمع مع المنصور بغير بغداد . الخطيب البغدادي : تاريخ بغداد . دار الكتب العلمية - بيروت - لم تذكر سنة الطبع . ج ١٢ ص ١٦٦ .
(٤) الماوردي : نصيحة الملوك . تحقيق / فؤاد عبد المنعم . مؤسسة شباب الجامعة . الإسكندرية ١٩٨٨م . ص ١٠٣ .
(٥) الخضري : الدولة العباسية . ص ٨٠ .
(٦) الجاحظ : التاج فى أخلاق الملوك . تحقيق / أحمد زكي باشا . المطبعة الأميرية . القاهرة القاهرة الطبعة الأولى ١٩١٤م . ص ١٦٩ .

أمسك ، وإن تغير شئ عن حاله كتب إلى الوالي هناك وسأل عن العلة التي نقلت ذلك عن سعره فإذا ورد الجواب بالعلة تلطف لذلك برفقه حتى يعود سعره ذلك إلى حاله (١) ، فقد كان أبو جعفر بمكان من العلم والدين قبل الخلافة وبعدها ، وهو القائل للإمام مالك - رضي الله عنه - حين أشار عليه بتأليف كتاب الموطأ : يا أبا عبد الله إنه لم يبق على وجه الأرض أعلم مني ومنك ، وإني قد شغلتنى الخلافة فضع أنت للناس كتابا ينتفعون به تجنب فيه رخص ابن عباس ، وشدائد ابن عمر ، ووطنه للناس توطئة ، قال مالك : " فو الله لقد علمني التصنيف يومئذ " (٢) .

لكن الخليفة المنصور لم يقصد من الجمع الخوف على ذهاب العلم بذهاب العلماء وإنما كان له مطلب آخر ، وهو توحيد الأقضية في كل الأمصار ، إذ أن ذلك كان من الأمور التي كثر التفكير فيها في عصر أبي جعفر ، لأن الخلاف بين الفقهاء قد اتسعت آفاقه ، ولا منجاة من آثار ذلك الاختلاف في الأقضية إلا بجمع السنة واختيار سبيل وسط من أقوال الفقهاء يكون مذهب القضاة به ، ولا يخرجون عليه (٣) .

وهكذا وجدت الدواعي لتدوين موطأ مالك ولكن لم يقدر أن يتم التدوين في عصر أبي جعفر المنصور ، فقد تم تدوين الموطأ حوالي سنة ١٥٩هـ - / ٧٧٥م بعد أن توفي المنصور وقيل في أواخر أيامه (٤) .

كان أول ما أهم المنصور في بداية خلافته ، التخلص من المنافسين من

(١) الخضري : الدولة العباسية . ص ٨٢ .

(٢) ابن خلدون : المقدمة . دار الجيل - بيروت - لبنان - لم تذكر سنة الطبع . ص ١٩ .

(٣) محمد أبو زهرة : مالك حياته وعصره . دار الفكر العربي . القاهرة ١٩٦٤م . ص ٢١١ .

(٤) محمد أبو زهرة : مالك حياته وعصره . ص ٢١٢ .

أجل توحيد السلطة وجمع الموارد ، ففضى أولاً على عمه عبد الله بن علي الذي كان مستأثراً بالشام وأدعى الخلافة وذلك بواسطة أبي مسلم الخراساني ، ثم تخلص من أبي مسلم نفسه (١) .

كان المنصور حريصاً على جمع المال ، كما كان أحرص منه على إنفاقه وكان يغلب عليه الشح حتى ضرب المثل بشحه وحرصه ، فسمى " أبا الدوايق " و " المنصور الدوانيقي " لتشدده في محاسبة العمال والصناع على الحبة والدانق وهو مقدار لا يزيد على سدس درهم (٢) ، ولا عجب في ذلك فقد كان المنصور بخيلاً حتى على نفسه ، حيث كان يلبس الخشن وربما رقع قميصه (٣) .

ووردت بعض الأخبار عن الخليفة المنصور تثبت أنه كان شديد البخل في إعطاء الدراهم والدنانير ، وربما تنازل عن بعض بخله في إعطاء العرض كالإقطاع وغيره . ذلك أن المنصور كان يتكرم بالإقطاع والإطلاق ويبخل بالمال إذا رآه حضر بين يديه (٤) ، ولكن ربما يكون هذا البخل من المنصور له ما يبرره فمن ذلك أنه خطب بمكة فقال : " أيها الناس إنما أنا سلطان الله في أرضه أسوسكم بتوفيقه وتسديده وتأييده وتبصيره ، وخازنه على فيئه أعمل فيه بمشيئته وأقسمه بإرادته وأعطيته بإذنه ، وقد جعلني عليه قفلاً إذا شاء أن يفتحني لإعطائكم وقسم أرزاقكم فتحني ، وإذا شاء أن يقفلني عليها أقفلني " (٥) .

(١) د/ الريس : الخراج . ص ٣٨٥ .

(٢) د/ حسن إبراهيم حسن : تاريخ الإسلام . ج ٢ ص ٣٤ .

(٣) ابن الطقطقا : الفخري في الآداب السلطانية . ص ١٥٩ .

(٤) الحسن العباسي : آثار الأول في ترتيب الدول . ج ١ ص ٧٩ .

(٥) ابن قتيبة الدينوري : عيون الأخبار . تحقيق د/ يوسف علي طويل ، دار الكتب العلمية - بيروت - لم تذكر سنة الطبع . ج ٢ ص ٢٧٤ .

فهذه الخطبة تبين لنا أحد الدوافع التي كانت سبباً في هذا الحرص الشديد من المنصور على المال وهي أنه كان يعتبر نفسه سلطان الله في أرضه ، وخازنه على أموال عباده في نفس الوقت ، فمن الواجب على هذا السلطان الخازن ألا يصرف درهماً ولا ديناراً إلا في موضعه لأنه محاسب عن ذلك أمام الله الذي ولاه السلطنة والخزانة . وخير دليل على ذلك قول المنصور نفسه : " لولا أن الأموال حصن السلطان ، ودعامة للدين والدنيا ، وعزهما وزينتهما ، ما بت ليلة وأنا أحرز ديناراً ولا درهماً " (١) .

وعلى شهرة المنصور بالبخل ذكر بعض الرواة ، أنه لم يعط خليفة قبل المنصور عشرة آلاف ألف - (١٠ مليون) - دارت بها الصكاك وثبتت في الدواوين ، فإنه أعطى في يوم واحد كل واحد من عمومته عشرة آلاف ألف درهم (٢) . وعلى الرغم من ظهور المبالغة في هذه الأعطيات وما وصلت إليه من أرقام تعتبر بالنسبة إلى عهدها فلكية ، إلا أنها تدري عن المنصور الكثير من بخله .

ولكن على الرغم من المبالغة في هذه الأعطيات إلا أن الجاحظ قد ذكرها أيضاً بقوله (٣) : " وكيف يكون المنصور من دخل في جملة هذا القول - أنه من البخلاء - ولا يعلم أن أحداً من خلفاء الإسلام ، ولا ملوك الأمم ، وصل بألف ألف لرجل واحد غيره ، ولقد فرّق على جماعة من أهل بيته عشرة آلاف ألف درهم " . فرواية الجاحظ هذه اقرب للصدق من رواية ابن تغري بردي ، لأن تفريق ١٠ مليون درهم على جميع أهل بيته أصدق من تفريق ١٠ مليون درهم

(١) د/ الرئيس : الخراج . ص ٤٠٠ .

(٢) ابن تغري بردي : مورد اللطافة . ج ١ ص ١٢١ .

(٣) الجاحظ : التاج . ص ١٤١ .

لكل واحد من عمومته ، فهذا ما يدعو إلى الحكم على رواية ابن تغري بردي بالمبالغة فى العطاء .

وهناك رواية أخرى يمكن من خلالها استنتاج أحد الدوافع فى بخل المنصور وفلسفته تجاه المال وهي أن المنصور قال فى مجلسه لقواده : " صدق الأعرابي حيث يقول : أجمع كلبك يتبعك ، فقام أبو العباس الطوسي (١) فقال : يا أمير المؤمنين أخشى أن يلوح له غيرك برغيف فيتبعه ويدعك " (٢) .

فالمنصور كان يرى فى بخله وما ينتج عنه من إجاعة لقواده ورعيته أن تؤدي هذه الإجاعة إلى زيادة حاجتهم إليه ، وإلى إتباعه وعدم مخالفته ، إلا أن هذه السياسة لا تنفع على الدوام ، لأن البطون الجائعة أحياناً تكون أشد خطراً من السيوف الناشرة .

(١) هو أبو العباس الفضل بن سليمان الطوسي (ت ١٧٣هـ) ، كان متولياً لديوان الخاتم فى بداية خلافة هارون الرشيد . العصفري : تاريخ خليفة بن خياط . دار الفكر - بيروت ١٩٩٣م . ص ٣٠٨ .

(٢) الدينوري : عيون الأخبار . ج ١ ص ٦٤ .

الإدارة المالية في عهد المنصور

كان أكثر الولاة لعهد المنصور من أهل بيته ، وممن اصطنعهم من العرب والموالي ، ولم يكن العباسيون يحبون أن تطول مدة الوالي في ولايته ، ولا سيما في الأطراف كمصر وخراسان ، خوفاً أن تحدثه نفسه بالاستقلال عن الخليفة (١) . ولم تكن للوزارة في أيام المنصور طائفة ، لاستبداده واستغنائها برأيه وكفاءته مع أنه كان يشاور في الأمور دائماً ، وإنما كانت هيئته تصغر لها هيبة الوزراء ، وكانوا لا يزالون على وجل منه وخوف فلا يظهر لهم أبهة ولا رونق (٢) فاستبقى المنصور في أول عهده خالد بن برمك مدة وعزله فولاه بعض الأقاليم الفارسية ، وعين مكانه أبا أيوب سليمان بن مخلد المورياني ، الذي علا أمره عند المنصور حتى قلده الوزارة ثم قلده الدواوين مع الوزارة (٣) .

لكن المنصور لم يسلمه الوزارة والدواوين حيث أصبح على رأس الجهاز الإداري فحسب ، بل إنه " فوض إليه أمره كله " وقد استغل ذلك فوزع أفراد عائلته وأقربائه على المراكز الإدارية وتدخل في جباية الخراج من الأقاليم واتهمه العلماء ورجال الدين بالابتزاز على غير حق ، ومطالبتهم الخليفة بعزله ، اثر استدعاء الخليفة لعامل الأهواز بتهمة تعذيبه أحد المواطنين حتى الموت ، فقد اعترف هذا الأخير بأن المال الذي يجمع من الأهواز يدفع نصفه لبيت المال ، ويذهب النصف الآخر إلى خالد المورياني ، شقيق أبي أيوب المورياني (٤) . وعلى الرغم من أن مقدرة المورياني قد جعلته يحتل المركز الأول في الإدارة العباسية

(١) الخضري : الدولة العباسية . ص ٧٠ .

(٢) ابن الطقطقا : الفخري في الآداب السلطانية . ص ١٧٤ .

(٣) الجهشياري : الوزراء والكتاب . مكتبة البابي الحلبي - القاهرة - الطبعة الثانية ١٩٨٠ م ص ٩٧ - ٩٩ .

(٤) د/ فاروق عمر : الجذور التاريخية للوزارة العباسية . دار الشؤون الثقافية العامة - وزارة الثقافة والإعلام - بغداد - الطبعة الأولى ١٩٨٦ م . ص ٣٨ .

على عهد المنصور ، إلا أنه بعد حوالي ١٥ سنة لم يعد يتمتع بثقة الخليفة ، حيث أسقطه وسجنه هو وأقرباءه ، وأعدم بعض معاونيه سنة ١٥٣هـ / ٧٦٩م وأبقى المورياني سجيناً حيث مات في السنة التالية ١٥٤هـ / ٧٧٠م ، وصادر أملاكه وأملاك أخيه وأقربائه والمقربين إليه (١) .

وولى بعده الربيع بن يونس بن محمد بن كيسان ، ولم يزل الربيع وزيراً للمنصور إلى أن مات المنصور وقام الربيع بأخذ البيعة للمهدي (٢) . ومن أبرز ما حدث في عهد المنصور ، أنه أنشأ ديواناً خاصاً لحفظ أسماء من صودرت أمواله ، وسماه (ديوان المصادرات) ، وهذا يشير إلى كثرة من صودرت أموالهم في عصر هذا الخليفة العباسي (٣) .

فقد ذكر آنفاً ما فعله المنصور مع المورياني وأهل بيته من السجن والمصادرة لأموالهم ، وفي سنة ١٥٨هـ / ٧٧٤م صادر المنصور من خالد بن برمك ثلاثة آلاف درهم ، ثم رضي عنه وأمره على الموصل (٤) .

وكان المنصور إذا جني على أحد جنائياً ، أو أخذ من أحد مالا ، جعله في بيت المال مفرداً ، وكتب عليه اسم صاحبه ، فلما أدركته الوفاة قال لابنه المهدي : " يا بني إني قد أفردت كل شئ أخذته من الناس على وجه الجنائية والمصادرة ، وكتبت عليه أسماء أصحابه ، فإذا ولت أنت فأعده على أربابه ، ليدعو لك الناس ويحبوك " (٥) .

(١) د/ فاروق عمر : الجذور التاريخية للوزارة العباسية . دار الشؤون الثقافية العامة - وزارة

الثقافة والإعلام - بغداد - الطبعة الأولى ١٩٨٦م . ص ٤٠ - ٤٢ .

(٢) ابن الطقطقا : الفخري في الآداب السلطانية . ص ١٧٨ .

(٣) د/ صبحي الصالح : النظم الإسلامية نشأتها وتطورها . دار العلم للملايين - بيروت -

الطبعة السادسة ١٩٨٢م . ص ٣١٦ .

(٤) ابن العماد الحنبلي : شذرات الذهب في أخبار من ذهب . المكتب التجاري للطباعة -

بيروت - لم تذكر سنة الطبع . ج ١ ص ٢٤٣ .

(٥) أحمد الرفاعي : عصر المأمون . ج ١ ص ١٠٠ .

هذا . ويرى على النقود المضروبة في عهد أبي جعفر المنصور اسم ابنه محمد المهدي ، وأسماء عماله مثل عمر بن حفص وبرمك^(١) ، وكانت الهبيرية والخالدية واليوسفية : أجود نقود بني أمية ، ولم يكن المنصور يقبل في الخراج من نقود بني أمية غيرها فسميت الدراهم الأولى المكروهة^(٢) .

(١) الكرملي : النقود العربية . ص ١٣٨ .

(٢) البلاذري : فتوح البلدان . دار ابن خلدون - الإسكندرية - لم تذكر سنة الطبع . ص ٤٨٤ .

المصروفات في عهد أبي جعفر المنصور

أولى أبو جعفر المنصور عناية فائقة في خلافته في مجال المنشآت المعمارية وفي مقدمة هذه المنشآت بناء الأمصار الإسلامية الجديدة ، وإصلاح ما تهدم من بنيان قديمها . لما أراد المنصور بناء مدينة السلام ، أحضر أكبر من عرف من أهل الفقه ، والعدالة ، والأمانة ، والمعرفة بالهندسة ، وكان فيهم أبو حنيفة النعمان ابن ثابت ^(١) وأنفق عليها ثمانية عشر ألف ألف وقيل أنفق على مدينته وجامعها ، وقصر الذهب فيها ، والأبواب ، والأسواق ، إلى أن فرغ من بنائها أربعة آلاف وثمانمائة وثلاثة وثمانين درهما ^(٢) ، وفي سنة ١٤٠هـ / ٧٥٦م ، بنيت مدينة المصيصية ^(٣) .

وفي سنة ١٤٥هـ / ٧٦١م ، أمر محمد بن الأشعث الخزاعي ^(٤) والي أفريقية من قبل المنصور بناء سور القيروان في ذي الحجة ، وكان تمامه في رجب سنة ١٤٦هـ / ٧٦٢م ^(٥) ، وفي سنة ١٥٥هـ / ٧٧١م ، شيد المنصور للكوفة والبصرة سوراً وخذقاً وجعل ما أنفق فيه من أموال أهلها ^(٦) . وفي السنة نفسها شيد المنصور بمحاذاة الرقة ، مدينة جديدة هي "الرافقة" وأسكنها الخراسانيين الموالين لأهل بيته ، وعهد إلى المهدي ولي العهد بالإشراف على

(١) المقدسي : أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم . مطبعة بريل - ليدن ١٨٧٧م . ج١ - ص ١٢١

(٢) الخطيب البغدادي : تاريخ بغداد . ج١ ص ٦٩ .

(٣) الأزدي : تاريخ الموصل . المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - القاهرة ١٩٦٧م . ص ١٧٣ .

(٤) محمد بن الأشعث الخزاعي كان متولياً لسجستان من قبل السفاح ، وولى أفريقية للمنصور . تاريخ خليفة بن خياط : ص ٢٧١ .

(٥) ابن عذاري : البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب . تحقيق / إ. ليفي بروفنسال ، دار الثقافة - بيروت - الطبعة الثالثة ١٩٨٣م . ج١ ص ٧٣

(٦) أبو الفداء : المختصر في أخبار البشر . المطبعة الحسينية المصرية . الطبعة الأولى . لم تذكر سنة الطبع . ج٢ ص ٦ .

بنائها ، وقد خُطت هذه المدينة على هيئة حدوة الفرس وكانت من وجوه كثيرة على نمط مدينة المنصور المدورة بغداد^(١).

ولم تقتصر همة المنصور على تشييد الأمصار وإصلاحها فقط ، بل امتدت عنايته إلى البقاع المقدسة الإسلامية ، فمن هذا القبيل : أنه حج فرأى صغر المسجد الحرام وشعثه وقلة معرفتهم بحرمته ، ورأى الأعرابي يطوف بالبيت على بعيره ، فسأه ذلك وعزم على شراء ما حوله من الدور وزيادتها فيه ، وتفخيمه ، وتجسيصه ، فجمع أصحابه ورغبهم في الأموال الجمة ، فتأبوا عن بيعها وضمنوا بجوار بيت الله الحرام فأهتم لذلك ولم يجز أن يغصبها عليهم ولكن أبا حنيفة تدخل بين الخليفة والناس فرضوا بالبيع^(٢) . كما كان المنصور هو أول من عمل الرخام على زمزم وعلى الشباك وفرش أرضها بالرخام^(٣) ، كما اهتم المنصور ببناء القصور . ففي سنة ١٥٧هـ / ٧٧٣م بنى قصره الذي سماه قصر الخُد على شاطئ نهر دجلة^(٤) ، لكن المقرئ ذكر أن المنصور كان يعاقب من سماه الخُد ، ويقول : الدنيا دار فناء ، وإنما الخُد في الجنة^(٥).

ولم تقتصر عملية تشييد العمران على شخص الخليفة فقط ، بل قام بها بعض رجال الدولة مثل أبي مسلم الخراساني الذي تنسب إليه كثير من المباني

(١) نخبة من المستشرقين: دائرة المعارف الإسلامية . دار المعرفة - بيروت - لم تذكر سنة الطبع . جـ ١٠ ص ١٦٠ .

(٢) المقدسي : أحسن التقاسيم . جـ ٢ ص ٧٥ .

(٣) الأزرقى : أخبار مكة وما جاء فيها من الآثار . تحقيق / رشدي الصالح ، دار الأندلس - بيروت - الطبعة الثالثة ١٩٨٣م . جـ ٢ ص ٦١ .

(٤) الأزدي : تاريخ الموصل . ص ٢٢٦ .

(٥) المقرئ : المقفي الكبير . تحقيق / محمد اليعلاوي ، دار الغرب الإسلامي - بيروت - الطبعة الأولى ١٩٩١م . جـ ٤ ص ٢٤٨ ،

العامّة في مرو وسمرقند ، منها السور الكبير المقام حول هذه المدينة وما جاورها ، كما شيد المساجد في مرو ونيسابور ^(١) ، فكل هذه المنشآت المعمارية قد كلفت ميزانية الدولة في عهد المنصور الكثير من الأموال إلا أن هذه التكلفة كانت في جانب الصالح العام لجميع المسلمين .

وكان المنصور يعطي في موضع العطاء ، ويمنع في موضع المنع ، لكن المنع كان أغلب عليه ، ولم يكن أبو جعفر المنصور يظهر لتدبير قط ، ولا رآه أحد يشرب غير الماء ^(٢) وكان لا يثيب أحداً من ندمائه وغيرهم درهماً ، فيكون له رسماً في ديوان ، ولم يقطع أحداً ممن كان يضاف إلى ملهية ، أو ضحك ، أو هزل موضع قدم من الأرض ، وكان يحفظ كل ما أعطى واحداً منهم عشر سنين ويحسبه ويذكره له ^(٣) . ذات مرة قدم المؤمل ^(٤) على المهدي وهو بالري ، وهو إذ ذاك ولي عهد فامتدحه بأبيات ، فأمر له بعشرين ألف درهم ، فكتب بذلك صاحب البريد إلى أبي جعفر المنصور ، وهو بمدينة السلام يخبره أن الأمير المهدي أمر لشاعر بعشرين ألف درهم ، فكتب إليه يلومه ويقول له : إنما كان ينبغي له أن تعطيه بعد أن يقيم ببابك سنة أربعة آلاف درهم ، وكتب إلى كاتب المهدي أن يوجه إليه بالشاعر فلما أتى قال : يا ربيع ، إمض معه فأعطه أربعة آلاف درهم وخذ منه الباقي ^(٥) . على أنه قبل ذلك أراد أن يعقد للمهدي - بولاية

(١) دائرة المعارف الإسلامية : ج ١ ص ٦٠٦ .

(٢) الرفاعي : عصر المأمون . ج ١ ص ٩٣ .

(٣) الجاحظ : التاج . ص ٤٣ .

(٤) هو : المؤمل بن أميل بن أسيد المحابي شاعر كوفي من مخضرمي شعراء الدولتين الأموية

والعباسية . الأصفهاني : الأغاني . تحقيق / لجنة من الأدباء ، دار الثقافة - بيروت -

الطبعة السادسة ١٩٨٣ م . ج ٢١ ص ٢٥٥ ،

(٥) الأصفهاني : الأغاني . ج ٢١ ص ٢٥٦ .

العهد – فأحب أن تقول الشعراء في ذلك فأنشده أبو نخيلة^(١) فوصله بألفي درهم^(٢) ، لكن المنصور لم يكن بخيلاً بهذه الصورة مع أهل بيته ومواليه وصلحاء دولته ، فقد كان يقسم على مواليه الأرزاق حتى الفانيد^(٣) والترياق^(٤) وكان المهدي يعطي قريشاً صلات لهم وهو ولي عهد ، وكان يبدأ ببني هاشم ، ثم بسائر قريش^(٥) . هذا وقد توفي أبو جعفر المنصور في سنة ثمان وخمسين ومائة (٧٧٤م) قبل التروية بيوم ، وهو حاج وكانت خلافته اثنتين وعشرين سنة غير ثلاثة أيام^(٦) .

وكانت التركة التي خلفها المنصور هي : ستمائة ألف ألف درهم ، وأربعة عشر ألف دينار ، فإذا اعتبرنا الدينار مساوياً ١٥ درهماً كان مقدار الثروة: ٦٠٠ مليون + ١٥ × ١٤ مليون = ٦٠٠ + ٢١٠ مليون درهم = ٨١٠ مليون درهم ، وهذا الرقم كما يقول الدكتور / ضياء الدين الريس ، يغني عن كل تعليق^(٧)

(١) أبو نخيلة : اسمه لا كنيته ، ويكنى أبا الجنيد ، ولا يعرف له اسم غيره وهو من شعراء الدولة العباسية . المصدر السابق: جـ ٢٠ ص ٣٦١ .

(٢) المصدر السابق : جـ ٢٠ ص ٣٩٠ .

(٣) الفانيد – نوع من السكر السجستاني – المقرزي : المقفى الكبير . جـ ٤ ص ٢٤٤ ، والترياق – نوع من مركب نافع في لدغ الهوام . القاموس المحيط : باب القاف – فصل التاء .

(٤) المقرزي : المقفى الكبير . جـ ٤ ص ٢٤٤ .

(٥) الأصفهاني : الأغاني . جـ ٧ ص ٢٣٧ .

(٦) الأزدي : تاريخ الموصل . ص ٢٢٩ .

(٧) د/ الريس : الخراج . ص ٤٠١ .

المصادر والمراجع

أولا : المصادر

- الأزدي :** أبو زكريا يزيد بن محمد الأزدي ت (٣٣٤هـ)
تاريخ الموصل - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٩٦٧ م .
- الأزرقى :** أبو الوليد محمد بن عبد الله بن أحمد الأزرقى
أخبار مكة وما جاء فيها من الآثار - تحقيق / رشدي الصالح ، دار
لأندلس - بيروت ، الطبعة الثالثة ١٩٨٣ م .
- الأصفهاني:** أبو الفرج الأصفهاني ت (٣٥٦هـ)
الأغاني - تحقيق / لجنة من الأدباء- دار الثقافة - بيروت ١٩٨٣ م .
- البغدادي :** أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي ت (٤٦٣هـ)
تاريخ بغداد - دار الكتب - بيروت - لم تذكر سنة الطبع .
- البلاذري :** أحمد بن يحيى بن جابر البلاذري ت (٢٧٩هـ)
فتوح البلدان - دار ابن خلدون - الإسكندرية - لم تذكر سنة الطبع .
ابن تغري بردي : أبو المحاسن يوسف بن تغري بردي ت (٨٧٤هـ)
مورد اللطافة فى من ولى السلطنة والخلافة - دار الكتب المصرية
١٩٩٧ م .
- ابن تيمية :** أبو العباس أحمد بن تيمية ت (٧٢٨هـ)
الأموال المشتركة - تحقيق د/ ضيف الله بن يحيى الزهراني - مكتبة
الطالب الجامعي - مكة المكرمة - الطبعة الأولى ١٩٨٦ م .
- الجاهظ :** أبو عثمان عمرو بن بحر المشهور بالجاهظ ت (٢٥٥هـ)
التاج فى أخلاق الملوك - تحقيق / أحمد زكي باشا - المطبعة الأميرية
- القاهرة - الطبعة الأولى ١٩١٤ م .

- الجهشياري** : محمد بن عبدوس الجهشياري ت (٣٣١هـ)
الوزراء والكتاب - مكتبة الحلبي - القاهرة - الطبعة الثانية ١٩٨٠م .
- الحنبلي** : أبو الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي ت (١٠٨٩هـ)
شذرات الذهب في أخبار من ذهب - المكتب التجاري - بيروت - لم
تذكر سنة الطبع .
- ابن خلدون** : عبد الرحمن بن خلدون ت (٨٠٨هـ)
المقدمة - دار الجيل - بيروت - لم تذكر سنة الطبع .
- ابن خلكان** : شمس الدين بن خلكان ت (٦٨١هـ)
وفيات لأعيان . دار صادر - بيروت . لم تذكر سنة الطبع .
- ابن خياط** : أبو عمر خليفة بن خياط العصفري ت (٢٤٠هـ)
تاريخ خليفة بن خياط - دار الفكر للطباعة - بيروت ١٩٩٣م .
- الدمشقي** : أبو الفضل جعفر بن علي الدمشقي (من علماء القرن السادس
الهجري) :
الإشارة إلى محاسن التجارة. تحقيق/ البشري الشوربجي ، الكليات
الأزهرية ١٩٧٧م
- الدينوري** : أبو محمد عبد الله بن قتيبة الدينوري ت (٢٧٦هـ)
عيون الأخبار - دار الكتب العلمية - بيروت - لم تذكر سنة الطبع .
- ابن الطقطقا** : محمد بن علي بن طباطبا العلوي المعروف بابن الطقطقا
الفخري في الآداب السلطانية - دار صادر بيروت - لم تذكر سنة
الطبع .

- العباسي** : الحسن بن عبد الله العباسي ت (٧١٠هـ)
آثار الأول في ترتيب الدول - دار الجيل - بيروت - الطبعة الأولى
١٩٨٩ م .
- العسكري** : أبو هلال العسكري
الفروق اللغوية - دار الكتب العلمية - بيروت - لم تذكر سنة الطبع .
- الغزولي** : علاء الدين علي بن عبد الله الغزولي
مطالع البدور في منازل السرور - مطبعة إدارة الوطن ١٢٩٩هـ .
- أبي الفداء** : عماد الدين إسماعيل أبي الفداء . ت (٧٣٢هـ)
المختصر في أخبار البشر - المطبعة الحسينية المصرية - لم تذكر
سنة الطبع .
- الفيروز آبادي** : مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي . ت (٨١٧هـ)
القاموس المحيط - الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٧٧ م .
- القلقشندي** : أبو العباس أحمد بن علي القلقشندي . ت (٨٢١هـ)
صبح الأعشى في صناعة الإنشاء - وزارة الثقافة ، لم تذكر سنة
الطبع .
- الماوردي** : أبو الحسن علي بن محمد الماوردي . ت (٤٥٠هـ)
نصيحة الملوك - مؤسسة شباب الجامعة - الإسكندرية ١٩٨٨ م .
- المراكشي** : ابن عذارى المراكشي .
البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب - تحقيق / إليفى بروفنسال
- دار الثقافة - بيروت - الطبعة الثالثة ١٩٨٣ م .

مسلم : مسلم بن الحجاج القشيري. ت (٢٦١هـ)

صحيح مسلم – دار إحياء الكتب العربية – القاهرة – لم تذكر سنة الطبع.

المقدسي : أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر المقدسي

أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم – مطبعة بريل – ليدن – هولندا
١٨٧٧م

المقريزي : أبو العباس أحمد بن علي المقريزي ت (٨٤٥هـ)

المقفى الكبير – تحقيق / محمد اليعلاوي – دار الغرب الإسلامي
بيروت ١٩٩١م .

مؤلف مجهول : مؤلف مجهول

العيون والحدائق في معرفة الحقائق – مكتبة المثنى – بغداد – لم تذكر سنة الطبع .

ثانيا : المراجع

حسن : حسن إبراهيم حسن

تاريخ الإسلام السياسي – دار الجيل – بيروت – الطبعة الرابعة عشر
١٩٩٦م .

العصري : أحمد الحصري

السياسة الاقتصادية والنظم المالية في الفقه الإسلامي – مكتبة الكليات
الأزهرية – القاهرة ١٩٨٤م .

الفضري : محمد الخضري بك

محاضرات في تاريخ الأمم الإسلامية . المكتبة التجارية الكبرى – القاهرة
١٩٧٠م .

الرفاعي : أحمد فريد الرفاعي

عصر المأمون – دار الكتب المصرية – الطبعة الرابعة ١٩٢٨م.

الرئيس : محمد ضياء الدين الرئيس

الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية . دار الأنصار – القاهرة –

الطبعة ١٩٧٧م .

أبوزهرة : محمد أبو زهرة

مالك حياته وعصره – دار الفكر العربي – القاهرة ١٩٦٣م .

الصالح : صبحي الصالح

النظم الإسلامية نشأتها وتطورها – دار العلم للملايين – بيروت ١٩٨٢م.

عبد الواحد : السيد عطية عبد الواحد

دور السياسة المالية فى تحقيق التنمية الاقتصادية – دار النهضة العربية

– القاهرة – الطبعة الأولى ١٩٩٣م .

عمر : فاروق عمر

الجدور التاريخية للوزارة العباسية. الشئون الثقافية – بغداد – الطبعة

الأولى ١٩٨٦م

الكرملي : انستاس الكرملي

النقود العربية والإسلامية وعلم النميات . مكتبة الثقافة الدينية – القاهرة

. ١٩٨٧م .